



المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"

التقرير السنوي

2019

قائمة المحتويات

1. مقدمة: 5
2. النتائج وفق الأهداف الاستراتيجية: 10
- الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز الحكم الصالح في فلسطين 10
- 1.1. تعزيز مشاركة النساء والشباب في وضع السياسات واتخاذ القرار
- 10
- 1.1.1. الاستمرار في جهود إعادة تفعيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين 10
- 1.1.2. تعزيز التزام هيئات الحكم المحلي ببنود ميثاق النوع الاجتماعي لمجالس الهيئات المحلية 11
- 1.1.3. اطلاق منصة " شوفونا" المجتمعية وطرح استراتيجية لإدماج النساء في المصالحة الوطنية
- 12
- 1.1.4. تقديم رؤية لإعادة الإعمار من منظور نسوي 13
- 1.1.5. "مفتاح" تناقش المبادئ الدستورية في فلسطين 14
- 1.1.6. الشباب يجدد توجهاته الاستراتيجية ويحدد مساراته التنفيذية لبرنامج دعم القيادات الشابة
- 15 (2020 - 2022)
- 1.1.7. توعية الجمهور بحقوق المواطنة و الانتخابات 16
- 1.1.8. تمكين النساء اقتصادياً لمساعدتهن على الخروج من دائرة العنف 16

- 171.1.9. تنظيم بازار رمضان
- 18 1.2. الضغط والمناصرة حول السياسات العامة بما يضمن العدالة الاجتماعية والمساواة
- 1.2.1. مقترحات وتوصيات عملية تساهم في تحسين استجابة قطاع التدريب المهني والتقني
- 18لاحتياجات الشباب والنساء
- 1.2.2. المطالبة بإجراء إصلاحات على قانون انتخابات الهيئات المحلية بما يعزز تمثيلاً حقيقياً
- 19للنساء والشباب
- 201.2.3. متابعة معدلات الإنفاق الفعلي على القطاع الاجتماعي
- 211.2.4. انطلاق حملة "#الصحة_ حق وين ما كان"
- 1.2.5. الاستمرار في دعم الوزارات الشريكة في ماسسة معايير الشفافية والعدالة الاجتماعية ضمن
- 22بلورة سياستها المالية.
- 221.2.6. تنظيم جلسة استماع بعنوان: "معوقات إقرار قانون حماية الأسرة من العنف"
- 23 1.3. تنفيذ برنامج دعم القدرات:
- 25 الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز الوحدة الوطنية و حشد التضامن الدولي تجاه الرواية الفلسطينية
- 2.1. تشجيع الحوار السياسي الداخلي للوصول إلى توافق في الآراء بشأن المواقف السياسية
- 25 الرئيسية الحتمية للفلسطينيين:
- 252.1.1. رؤية مقترحة حول انتخابات توافقية لاستعادة وحدة الضفة الغربية وقطاع غزة
- 262.1.2. في ضيافة "مفتاح":

- 27 2.2. نشر الرواية التاريخية الفلسطينية كقضية عادلة:
- 27 2.2.1. عرض خطاب موثوق حول فلسطين والفلسطينيين
- 2.2.2. شبكة الشباب المدافعين عن حقوق الإنسان تبدأ مشوارها برصد وتوثيق الانتهاكات في القدس والخليل وغزة 29
3. إصدارات مفتاح خلال العام 2019 29
4. مشاركات "مفتاح" في الخارج 32

1. مقدمة:

شهد العام 2019 تطورات سياسية دولية كان لها انعكاساتها على الوضع الفلسطيني، وجاءت استكمالاً لسياسة الاحتلال الاسرائيلي في التوسع الاستيطاني في القدس الشرقية والضفة الغربية وبسط سيطرته على 60% من مساحة الضفة الغربية والقدس، والذي يعتبر انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة. فقد منحت إسرائيل الموافقة على إنشاء 8,337 وحدة سكنية جديدة خلال العام 2019، حيث وصل عدد التجمعات الاستيطانية إلى 445، تتنوع ما بين 304 بؤرة استيطانية و94 قاعدة عسكرية و25 منطقة صناعية و25 موقعاً سياحياً للمستوطنات. ويرافق هذه الممارسات استمرار سياسة الاحتلال في تهويد القدس المتمثلة في "الطرد الصامت" للمقدسيين من خلال هدم المنازل بالقدس الشرقية خاصة، وما تنتهجه إسرائيل في التهجير القسري للسكان في الأغوار والمناطق المصنفة "ج". ويعتبر العام 2019 الأضخم من حيث ازدياد عمليات الهدم، فقد هدمت سلطات الاحتلال 140 منزلاً فلسطينياً وتم تشريد 238 فلسطينياً . ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، فقد بلغ عدد النساء المتضررات من عمليات الهدم في مدينة القدس حتى بداية شهر نوفمبر لعام 2019 (78 امرأة، و75 طفلة وفتاة).

ورافق هذه الانتهاكات وسياسات الضم والتوسع التي تنتهجها اسرائيل، ما صدر عن الإدارة الأمريكية من قرارات منها إعلان القدس العاصمة الأبدية لاسرائيل في العام 2017، وألحقها بمباشرة نقل سفارتها إلى القدس كتجسيد للقرار. ونتج عن القرارات الأميركية وقف الدعم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين والضغط على المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي بوقف الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى إعلان الإدارة الأميركية بأن وجود المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين لا يخالف القانون الدولي.

من جانب آخر شهدت القضية الفلسطينية تحركاً على المستوى الدولي، من حيث اعتماد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف في دورته الـ 41 أربعة قرارات بشأن وضع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك المساءلة في سياق مسيرات العودة الكبرى السلمية في قطاع غزة، معتمداً توصيات لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة لعام 2018، والذي أشار إلى إدانة إسرائيل باستخدامها للسلاح المفرط في وجه المدنيين. من ناحية أخرى أعلنت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي أنها تريد فتح تحقيق رسمي في جرائم حرب محتملة في الأراضي الفلسطينية، وأشارت أن جميع المعايير لفتح التحقيق الجنائي قد توفرت، في حين أكدت الأمم المتحدة على ضرورة الالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334 الصادر في العام 2016، والذي ينص على "وقف فوري للأنشطة الاستيطانية كافة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية"، واعتبار الاستيطان انتهاكاً للقانون الدولي، فيما تستمر الهجمة الإسرائيلية ضد المؤسسات الفلسطينية وتصنيفها ضمن المؤسسات الإرهابية. وهذا ما قام به كل من الكونغرس الأمريكي ورئيس الوزراء الإسرائيلي بمنع أعضاء الكونغرس الأمريكي من زيارتهم لفلسطين للاطلاع على الأوضاع في فلسطين المحتلة، حيث منعت كل من إلهان عمر ورشيدة طليب من دخول فلسطين.

في بداية العام الجاري، أعلنت الحكومة الفلسطينية خطة طوارئ وذلك بسبب معاودة إسرائيل لاستخدام أموال المقاصة كأداة ضغط على السلطة الفلسطينية حيث قامت باقتطاع نسبة الأموال المخصصة لصرف رواتب أسر الشهداء والأسرى بحجج دعم السلطة للإرهاب، ما عبرت عنه السلطة الفلسطينية برفض استلام أموال المقاصة منقوصة، بالرغم من اعتماد السلطة الفلسطينية على هذه الأموال، لأنها تشكل ثلثي إجمالي

الإيرادات الحكومية، ما أدى إلى التعامل مع موازنة طوارئ، والذي انعكس على عدم قدرة السلطة بإيفاء التزاماتها وصرف 50% فقط من رواتب الموظفين في القطاع العام. واستمرت الأزمة لمدة ستة شهور. ووفقاً للإحصاء المركزي الفلسطيني، فإن "الأزمة المالية نتج عنها مشاكل سيولة وتراكم في المتأخرات الحكومية، واستمرار تراجع المنح والمساعدات الخارجية، وخصوصاً مع انقطاع المساعدات الأميركية سواء للحكومة أو للمؤسسات والمنظمات الأهلية (الأونروا والوكالة الأميركية للتنمية)؛ حيث تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.3% عن العام 2018. وشهد الربع الأول من العام 2019 تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبته 3.3% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2018. واستمر التراجع في الربع الثاني 2019 بنسبة 2.0% مقارنة مع الربع الأول من عام 2019. وفي الربع الثالث 2019 تشير التقديرات إلى تحسن طفيف في مستوى النشاط الاقتصادي ليسجل ارتفاعاً بنسبة 1.0% مقارنة مع الربع السابق من نفس العام، وخلال الربع الرابع 2019، استمر الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع ليسجل نمواً بنسبة 3.6% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2019، بعد استئناف تحويل جزء كبير من إيرادات المقاصة للحكومة بشكل شهري وبأثر رجعي عن الأشهر السابقة من العام 2019"².

ما زالت السياسة الحكومية المالية تعاني نقصاً في معايير الشفافية من حيث الإفصاح عن البيانات المالية ونشر التقارير المالية النصف سنوية والسنوية، وجاء إعلان خطة الطوارئ بمعزل عن مشاورات مع الأطراف المختلفة من قطاع خاص ومجتمع مدني وغيرها.

وعلى الصعيد المحلي، أطلق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، والتي وصلت بشكل عام إلى 29%. ولكن بحسب الجهاز، فإن هذا المؤشر بالرغم من تراجعه

² <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3635#>

عن العام مؤشر العنف الصادر في العام 2011، إلا أنّ هذه النسب ما زالت "مقلقة وخطيرة"، في ظل تنامي العنف ضد المرأة وارتفاع حالات القتل، حيث وصلت إلى 29 حالة خلال العام 2019، في ظل غياب تشريعات وقوانين حامية لحقوق المرأة، وفي ظل تباطؤ مواءمة التشريعات والقوانين المحلية وفقاً للاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين ومنها اتفاقية "سيداو"، ما انعكس في غياب قوانين فلسطينية تستند إلى النهج الحقوقي والتقدمي والمدني. فما زالت رزمة من القوانين هي على قائمة الانتظار ومنها قانون حق الحصول على المعلومة، قانون حماية الأسرة من العنف، قانون العقوبات، التعديلات على القوانين الانتخابية بما يعزز من التعددية والممارسة الحقيقية للديمقراطية وتحقيق المساواة.

من جانب آخر تقوم المؤسسات النسوية والحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني بمتابعة التزامات دولة فلسطين لتطبيق اتفاقية "سيداو" وفقاً للملاحظات التي قدمتها لجنة "سيداو" الخاصة بفلسطين بناء على جلسات النقاش التي دارت في جنيف في العام 2018، وما رافقها من اجتماعات لأعضاء لجنة "سيداو" أثناء زيارتهم إلى فلسطين في تشرين ثاني للعام 2019. وبالرغم من تحقيق بعض القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء فيما يتعلق برفع سن الزواج إلى 18 سنة وربطه باستثناءات، وإعطاء الحق للمرأة في فتح حسابات بنكية لأبنائها وإصدار جوازات سفر دون موافقة الزوج أو الأب، إلا أنها ما زالت خطوات أولية لا تلبي طموح المرأة الفلسطينية، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 18% ولا تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة مقارنة مع الرجال. فقد أظهرت البيانات أن 5% من أعضاء المجلس المركزي، و11% من أعضاء المجلس الوطني، و14% من أعضاء مجلس الوزراء هن نساء، و11% نسبة السفيرات الفاعلات في السلك الدبلوماسي، كما أن هناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ (محافظه رام الله والبييرة) من أصل 16 محافظاً. وحسب بيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر شباط 2020، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في

القطاع المدني 44% من مجموع موظفي القطاع العام، وتتجسد الفجوة عند الحديث عن الحاصلين على درجة مدير عام فأعلى حيث بلغت 13% للنساء مقابل 87% للرجال³.

من جانب آخر، ما زالت نسبة مشاركة الشباب في مراكز صنع القرار لا تتعدى 1% وفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي، بينما تصل نسبة الشباب في المجتمع الفلسطيني إلى 23% ضمن الفئة العمرية 19-28. وقد وعد رئيس الوزراء محمد اشتية بدعم الشباب الفلسطيني، وأعلن أن عام 2020 هو عام الشباب.

رؤية "مفتاح":

دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة، يتمتع فيها الفلسطيني بحقوقه الأساسية، وتسان فيها حريته وكرامته، وتتمتع بالاعتراف والاحترام الدوليين.

رسالة "مفتاح":

تأسست المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" في القدس في كانون أول من العام 1998، وتسعى إلى تفعيل مبادئ الديمقراطية والحكم الصالح في المجتمع الفلسطيني بمكوناته المختلفة، والتأثير في الرأي الرسمي والعام المحلي والدولي تجاه القضية الفلسطينية، عبر الحوار الفاعل والمعمق، والتبادل الحر للمعلومات والأفكار، والتشبيك المحلي والدولي.

الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز الحكم الصالح في فلسطين

❖ الهدف الفرعي 1: تعزيز مشاركة النساء والشباب في وضع السياسات واتخاذ القرار (القطاع العام

والحكم المحلي)

❖ الهدف الفرعي 2: المضي قدماً في الضغط والمناصرة حول السياسات العامة بما يضمن العدالة الاجتماعية والمساواة

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز الوحدة الوطنية وحشد التضامن الدولي تجاه الرواية الفلسطينية

❖ الهدف الفرعي 1: تشجيع الحوار السياسي الداخلي للوصول إلى توافق في الآراء بشأن المواقف السياسية الرئيسية الحتمية للفلسطينيين

❖ الهدف الفرعي 2: نشر الرواية التاريخية الفلسطينية كقضية عادلة

• النتائج وفق الأهداف الاستراتيجية:

الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز الحكم الصالح في فلسطين

1.1. تعزيز مشاركة النساء والشباب في وضع السياسات واتخاذ القرار (القطاع العام، الحكم

المحلي، ومنظمات المجتمع المدني)

1.1.1. الاستمرار في جهود إعادة تفعيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين

استكملت "مفتاح" عقد جلسات حوار ونقاش بحضور ممثلين عن الأحزاب السياسية ومنظمة التحرير والهيئة التنفيذية للاتحاد العام ومجالس اتحاد الطلبة، والهادفة لمساندة الشباب في الضغط على الجهات ذات العلاقة من أجل إعادة تفعيل الاتحاد وأخذ دوره في تمثيل الشباب في النظام السياسي الفلسطيني، وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية. وخرج عن هذه اللقاءات:

- 1) التزام الأحزاب والفصائل بالإعداد لعقد المؤتمر العام في النصف الأول من العام 2020 وما يتطلبه استكمال الترتيبات المتعلقة بالتحضير لعقد المؤتمر العام: وهو رصد الموازنة اللازمة من قبل المنظمة، والاتفاق على مكان عقد المؤتمر.
- 2) رسالة الأحزاب إلى الاتحادات الشعبية والهيئة التنفيذية للاتحاد العام، والمتضمنة التأكيد على ضرورة الاحتفاظ بالتمثيل السياسي، وتمثيل الجامعات بشكل متوازن، ومطالبة منظمة التحرير والهيئة التنفيذية للاتحاد بتحديد موعد عقد المؤتمر باليوم والتاريخ.
- 3) تشكيل لجنة مكونة من الأحزاب السياسية كلجنة تحضيرية لمتابعة الترتيبات لعقد المؤتمر العام.

1.1.2. تعزيز التزام هيئات الحكم المحلي ببنود ميثاق النوع الاجتماعي لمجالس الهيئات

المحلية

انطلاقاً من وانسجاماً مع التوجه الاستراتيجي لـ"مفتاح" والرامية إلى تعزيز مشاركة النساء والشباب في وضع السياسات واتخاذ القرار في كل من القطاع العام والحكم المحلي ومأسسة العمل على دمج قضايا النوع الاجتماعي في سياسات الحكم المحلي، عملت "مفتاح" على تحديث وتطوير ميثاق النوع الاجتماعي الذي تم تبنيه من وزارة الحكم المحلي في العام 2009-2010، ليكون أكثر استجابة للاتفاقية الدولية (سيداو) وتماشياً مع أهداف التنمية المستدامة 2020. كما تم تطوير لوائح وإجراءات تنفيذية (دليل) تسهل عملية تطبيقه ضمن عمل مجالس الهيئات المحلية بالشراكة مع منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي.

ولتحسين دور مؤسسات المجتمع المدني الأعضاء في منتدى النوع الاجتماعي في الهيئات المحلية في مساءلة الهيئات المحلية لمدى التزام الهيئات المحلية بميثاق النوع الاجتماعي، تم إعداد الدليل الإرشادي لمؤشرات المتابعة والتقييم لأداء الهيئات المحلية حول تطبيق ميثاق النوع الاجتماعي وتحديد الجهات نحو تقييم التزام الهيئات المحلية بنود الميثاق، وتوضيح إجراءات تقييم الالتزام بتنفيذ بنود الميثاق من خلال محاور رئيسية ستة (الحاكمية، الإدارة وتنظيم البيئة، التخطيط والتنمية، المساءلة، الشفافية، الخدمات). ويعتبر الدليل وسيلة مساندة للمؤسسات الأهلية العاملة في المجال، حيث يوفر مجموعة من المعايير الموحدة في عملية تقييم ومتابعة التزام الهيئات المحلية في تطبيق ميثاق النوع الاجتماعي، وميسرة لعملية قياس النتائج، بما يخدم عمليات جمع البيانات اللازمة لتسيب التدخلات المقترحة من قبل مؤسسات المنتدى.

1.1.3. إطلاق منصة "شوفونا" المجتمعية وطرح استراتيجية لإدماج النساء في المصالحة

الوطنية وصنع القرار من خلالها

ضمن مساعي "مفتاح" في دعم المشاركة السياسية للنساء وتعزيز تمثيلهن ومشاركتهن في جهود إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية، والضغط باتجاه وضع أجندة المرأة على طاولة الحوار الوطني، أطلقت "مفتاح" منصة "شوفونا"، والتي تضم أكثر من 250 مشاركاً ومشاركة من مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني ضمت نخبةً سياسية، رياضيين/ات

وفنانين/ات، صحفيين/ات، ناشطين/ات ضمن منصات وسائل التواصل الاجتماعي (سوشلجية)، شباب وشابات، وممثلي/ات مؤسسات المجتمع المدني. واستطاعت "مفتاح" بلورة توجهات استراتيجية من خلال المنصة تدعم تمثيل ومشاركة النساء في الحوار الوطني لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية وتأطيرها في خطة استراتيجية تتضمن التوجهات والأهداف التي خرجت عن المشاورات وورشات العمل مع المشاركين والمشاركات من جميع المحافظات في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة.

1.1.4. تقديم رؤية لإعادة الإعمار من منظور نسوي

ضمن مساعي "مفتاح" إلى دمج النساء في عمليات المتابعة والمساءلة للأطراف ذات العلاقة بملف إعادة الإعمار من خلال جلسات الاستماع والحوار مع مراكز المسؤولية، تم الانتهاء من مناقشة ورقة مفاهيمية متخصصة حول ملف إعادة الإعمار في قطاع غزة من منظور نسوي، حيث تسعى "مفتاح" من خلال هذه الورقة إلى إبراز غياب مشاركة المرأة في خطط إعادة الإعمار منذ بدايات العمل عليها ومن مختلف الأطراف المتابعة للملف. كما تبرز الورقة القضايا العالقة والشائكة في تناول هذا الملف من حيث قصور البيانات الحقيقية، مما يشير إلى إجراءات غير نزيهة وممارسات غير معلنة في إدارة هذا الملف.

1.1.5 "مفتاح" تناقش المبادئ الدستورية في فلسطين

ضمن مساعي "مفتاح" في توسيع دوائر الحوار المجتمعي حول المبادئ الدستورية بما يُعزز النهج الديمقراطي، والتأكيد على أهمية الحوار والنقاش حول قيم ومبادئ الديمقراطية وسبل تحقيقها بما يضمن الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية واحترام التعددية ضمن المجتمع الفلسطيني، بادرت "مفتاح" بالتعاون مع مركز الدراسات الدستورية في جامعة النجاح وجمعية تنمية وإعلام المرأة - تام إلى مشاركة فئات المجتمع المختلفة بالحوار والنقاش حول مبادئ الدستور بما فيها الشباب والنساء، والقوى الوطنية والفصائل، ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات، والتي شملت جميع محافظات الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكللت هذه الجهود بورشة عمل موسّعة هدفت إلى إرساء المبادئ الدستورية في فلسطين من خلال استعراض ونقاش القراءة النقدية لمسودة دستور فلسطين أيار 2016، والاطلاع على التجارب الدولية في إعداد الدساتير. واستضاف اللقاء، الخبير الدولي د. فرانسيسكو بياجي، أستاذ القانون الدستوري، ود. سناء السرغلي، مديرة مركز الدراسات الدستورية وأستاذة القانون الدستوري في جامعة النجاح، والأستاذة أنوار منصري، عضو مؤسس في رابطة الناخبات التونسيات. وجرى خلال الورشة الموسعة التأكيد على تجارب المقارنة لصياغة الدساتير مع تسليط الضوء على الوضع الدستوري في فلسطين، وضرورة مراعاة مبدأ الشفافية في نشر الدستور، وتحديد معالم النظام السياسي من خلال الدستور، والتأكيد على المبادئ الدستورية المستندة إلى وثيقة الاستقلال، مع التأكيد أيضاً على دور الإعلام، وأن يكون هناك ملكية وطنية للدستور، وتوافق الدستور مع الاتفاقيات الدولية، واحترام حقوق وحماية الأقليات الدينية

والمهمشين، وعدم تجزئة حقوق الإنسان، وخلق ثقافة دستورية، وضرورة التنسيق بين وجهات النظر المختلفة، إضافة إلى الاستفادة من التجارب العربية والدولية على هذا الصعيد.

1.1.6. الشباب يجدد توجهاته الاستراتيجية ويحدد مساراته التنفيذية لبرنامج دعم

القيادات الشابة (2020 - 2022)

ضمن فعاليات مخيمها الشبابي السنوي للعام 2019، وبمشاركة واسعة من أعضاء شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعياً وممثلي مجالس اتحاد طلبة الجامعات الفلسطينية والأطر الطلابية وانضمام أعداد جدد إلى الشبكة، شارك ما يزيد عن 54 شالدة في فعاليات المخيم، والتي تضمنت مناقشة وثيقة الشباب السياسية والرؤية التنفيذية حول تفعيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين والخروج بخطة عملية لبرنامج دعم القيادات الشابة خلال السنتين القادمتين، والتي ركزت على تدخلات هادفة تساهم في تحقيق التوجه الاستراتيجي لـ"مفتاح" والمتعلق بتمكين القيادات الشابة من المشاركة في مراكز صنع القرار وإدماجهم في عملية صنع السياسات لتحسين مدى استجابتها إلى احتياجاتهم. وتمحورت الخطة العملية حول رعاية حوار مجتمعي وسياسي بالاستناد إلى وثيقة الشباب السياسية كإطار للمبادئ العامة في عمل الكتل الطلابية داخل الجامعات الفلسطينية، واستمرار العمل مع مجالس اتحاد الطلبة للضغط من أجل تفعيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، والذي يعتبر المصلحة الجامعة للنهوض بواقع تمثيل الشباب ضمن أطر النظام السياسي الفلسطيني وخاصة منظمة التحرير، واستكمال الحوار بين الكتل الطلابية من جهة والهيئات القيادية داخل الأحزاب والفصائل الفلسطينية من

جهة أخرى واللجنة التمثيلية الحالية للاتحاد العام، ومناقشة مقترحات التعديلات اللازمة على نصوص دستور الاتحاد العام لطلبة فلسطين بما يعزز القيم والآليات الديمقراطية ومناهضة الإقصاء والتمييز، وضمان تمثيل النساء والشباب من خلال تجديد شرعيات الهيئات القيادية داخل الأحزاب.

1.1.7. توعية الجمهور بحقوق المواطنة والانتخابات

نفذت "مفتاح" لقاءات جماهيرية استهدفت فيها جمهور المواطنين في جميع المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، حول حقوق المواطنة والقوانين الانتخابية في فلسطين وبالتركيز على المشاركة السياسية للمرأة، حيث تم تنفيذ 60 لقاءً جماهيرياً استهدف ما يقارب 3000 من جمهور الناخبين وبالأخص من النساء والشباب، وبالتنسيق والتعاون مع لجنة الانتخابات المركزية لتعريف جمهور الناخبين بالإجراءات الانتخابية سواء كناخبين أو مرشحين وتحفيز جمهور الناخبين على التسجيل عبر الإجراءات المختلفة سواء في الدوائر الخاصة أو عبر الوسائل الالكترونية.

1.1.8. تمكين النساء اقتصادياً لمساعدتهن على الخروج من دائرة العنف

استهدفت "مفتاح" 54 امرأة في منطقتي جنين والخليل والمتواجبات ضمن المساحات الآمنة التي تدعمها المراكز المتخصصة في مجال دعم النساء اللواتي تقعن ضمن دوائر العنف، حيث عملت "مفتاح" على دراسة واقع هؤلاء النساء، ورصد احتياجاتهن الاقتصادية

والاجتماعية. وخلصت نتائج الدراسة ورصد الاحتياجات إلى ضرورة التدخل في تمكين النساء المستهدفات، ودعمهن اقتصادياً للمساهمة في تحسين أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية، ما سيساهم بخروجهن من دائرة العنف والاعتماد على الآخر. وتم دعم النساء بمنح لمشاريع إنتاجية وحرفية ومهنية، وشملت المنح كذلك توجيه وتسجيل بعض النساء ضمن مراكز ومعاهد لتلقي التدريبات المهنية والتقنية اللازمة لهن بناءً على احتياجاتهن. وكان توجه الكثير من النساء لتلقي تعليم وتدريب ضمن المهن غير التقليدية ومنها مهنة التصوير والطباعة الحرارية على الملابس.

1.1.9. تنظيم بازار رمضان

انطلاقاً من استراتيجية مؤسسة "مفتاح" في التواصل مع النساء ودعمهن لتعزيز دورهن الفاعل والريادي ورفع مستوى المشاركة داخل الأسرة والمجتمع وأهمية الأثر المتحقق بالنسبة لتوفير الدعم الاقتصادي للنساء والشابات الفلسطينيات وخاصة الصامدات في المناطق المهمشة وتحديداً في محافظة القدس، نظمت مؤسسة "مفتاح" بالتعاون مع منتدى سيدات الأعمال بازار "معرضنا غير لشهر الخير" حيث شمل المعرض، الذي استمر لمدة يومين، منتجات وأعمال يدوية وإكسسورات، حلويات، أزياء، صابون، سيراميك، لوحات فنية، ديكورات، تحف وهدايا ومأكولات وعصائر رمضان لـ 60 مشروعاً من أنحاء الضفة الغربية. فقد استطاعت مؤسسة "مفتاح" خلال العمل طوال السنوات الإحدى عشرة الماضية ضمن مشروع "تنمية المجتمعات المحلية في المناطق المهمشة" الذي تنفذه بدعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي

والاجتماعي، الوصول إلى أكثر من 300 امرأة فلسطينية من خلال مشاريع صغيرة مدرة للدخل. وقد ساهمت هذه المشاريع في التغيير والتأثير في واقع النساء من خلال تمكينهن وتحسين واقعهن الاجتماعي والاقتصادي. كما حققت النساء المستهدفات نجاحات ساهمت في بلورة نماذج مشرفة لنساء معيلات لأسرهن في مناطق مهمشة تعاني الفقر والعزلة وممارسات الاحتلال المستمرة من انتهاكات وتعديات انعكست في مصادرة الأراضي وهدم المنازل والتوسع الاستيطاني والاعتقالات والتضييق على المواطنين والإغلاقات المتكررة.

1.2. الضغوط والمناصرة حول السياسات العامة بما يضمن العدالة الاجتماعية والمساواة

1.2.1. مقترحات وتوصيات عملية تساهم في تحسين استجابة قطاع التدريب المهني

والتقني لاحتياجات الشباب والنساء

قدمت "مفتاح" مقترحات وتوصيات عملية تساهم في تحسين استجابة قطاع التدريب المهني والتقني لاحتياجات الشباب والنساء ناقشتها مع مراكز المسؤولية: العمل، التعليم، والتنمية الاجتماعية، من خلال عقد جلسة استماع وبحضور المؤسسات الأهلية ومنها النسوية والشبابية والقطاع العام والخاص. وجاءت التوصيات بالاستناد إلى مجموعة من الأرقام والبيانات والمعطيات الصادرة عن الجهات الرسمية مبرزة أهم الفجوات التي يعاني منها هذا القطاع، وتتمثل في قلة وجود مؤسسات مهنية وتقنية موزعة جغرافياً على معظم المحافظات، وغياب التشريعات التي من شأنها النهوض بواقع التدريب المهني والتقني في فلسطين، والتي يرافقها غياب سياسات مالية لتخصيص موازنات محددة من قبل الحكومة.

وتفيد الأرقام الواردة بأن عدد الخريجين والخريجات للعام الدراسي 2019/2018 وصل إلى 1,610 طالباً وطالبة منهم ما نسبته 83.7% ذكور، ولم تتخطَ نسبة الإناث من الخريجين 16.3%. وقدمت "مفتاح" هذه المعطيات والتوصيات لديوان رئاسة الوزراء كمساهمة في دعم الجهود الرسمية في تطوير وبلورة الخطط والتوجهات الاستراتيجية لدعم تطوير هذا القطاع وتمكين المرأة والشباب من خلاله.

1.2.2. المطالبة بإجراء إصلاحات على قانون انتخابات الهيئات المحلية بما يعزز تمثيلاً

حقيقياً للنساء والشباب

طالبت مؤسسة "مفتاح"، بالشراكة مع عدد من المؤسسات الحقوقية والنسوية، السيد رئيس الوزراء بضرورة إدراج تعديلات وإصلاحات على قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (10) للعام 2005، وبما ينسجم مع توجهات الحكومة الجديدة في التأكيد على مبادئ الإنصاف والعدالة بالنسبة للمرأة الفلسطينية، وإدراج تمكين الشباب الفلسطيني كأولوية ضمن سياسات الحكومة الثامنة عشرة. كما جاءت المطالبة استناداً لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني ووثيقة الاستقلال الفلسطينية، إضافة إلى ما أصدره المجلس المركزي الفلسطيني من توصيات تؤكد على أهمية المساواة والتمثيل العادل للنساء في مختلف المؤسسات بما لا يقل عن 30%، وانسجاماً مع انضمام فلسطين لعدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وأبرزها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" دون تحفظ. ولاحقاً للالتزامات دولة

فلسطين أمام لجنة "سيداو" بالتأكيد على إجراء التعديلات والإصلاحات اللازمة بشأن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة على أساس المساواة. وجاءت المطالب كما يلي:

أولاً: التأكيد على مبدأ المساواة التامة لتمثيل المرأة في الترشح، وبما لا يقل عن 30% في النتيجة، كإجراء مؤقت للوصول إلى المساواة التامة خلال الدورات الانتخابية الدورية.

ثانياً: الإبقاء على نظام التمثيل النسبي في انتخابات الهيئات المحلية مع تخفيض نسبة الحسم إلى 5% في قانون انتخاب الهيئات المحلية.

ثالثاً: رفع القيد عن سن الترشح بما يعزز وصول الفئات الشابة لمجالس الهيئات المحلية، بحيث يتم السماح للشخص الذي يملك حق الاقتراع بأن يترشح، انسجاماً مع توجهات غالبية دول العالم بهذا الشأن.

1.2.3. متابعة معدلات الإنفاق الفعلي على القطاع الاجتماعي

ضمن مهمة "مفتاح" في رصد وتتبع الإنفاق الفعلي على القطاع الاجتماعي، والذي يضم الإنفاق على برامج التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية، أشارت التقارير إلى أن الإنفاق خلال العام 2019 كان على النحو التالي: وزارة الداخلية والأمن 20%، وزارة التربية والتعليم 19% من مجمل إنفاق الحكومة 2019 يليها الصحة 11%، ومن ثم وزارة التنمية الاجتماعية بنسبة 8% من مجمل الإنفاق الفعلي العام. ويلاحظ الانخفاض في موازنة وزارة التنمية الاجتماعية ضمن النفقات التحويلية للوزارة، مع العلم بأن النفقات التحويلية هي المبالغ التي تحول إلى الأسر المحتاجة والفقيرة، وإلى أسر الشهداء والجرحى، حيث رصدت "مفتاح" عملياً صرف 3

دفعات فقط في العام 2018 من أصل 4 دفعات ضمن برنامج التحويلات النقدية، وتم تأجيل الدفعة الرابعة إلى العام 2019، ولكنها عملياً اعتبرت تلك الدفعة من دفعات العام 2019. ويعني ذلك أن دفعات العام 2018، وكذلك الأمر بالنسبة للعام 2019 كانت منقوصة، بمعنى أن الأسر الفقيرة والمهمشة فقدت 25% من مستحققاتها على مدار عامين. ويبلغ عدد الأسر حوالي 112 ألف أسرة، وهي أسر فقيرة ومهمشة و(41%) منها ترأسها نساء، أو امرأة مسنة، امرأة أو من ذوي الإعاقة.

1.2.4. انطلاق حملة "#الصحة_حق_وين_ما_كان"

ينفذ هذه الحملة كل من أريج، "مفتاح" و"أمان" في محافظات الضفة الغربية للمطالبة برفع موازنة وزارة الصحة لتوفير خدمة صحية شاملة، مستمرة وذات جودة خاصة في المناطق المهمشة. تدعو المؤسسات القائمة على الحملة المواطنين إلى الانخراط في الحملة والتوقيع على العريضة لمساندة جهودها في الضغط على الوزارات ذات الاختصاص لتقوم بتحمل مسؤوليتها في إنفاذ الحق المتمثل في حصول المواطن على الرعاية الصحية المناسبة وبشكل عادل، بغض النظر عن قرب أو بعد المنطقة التي يقطنها، وذلك عن طريق زيارة الموقع الإلكتروني وصفحة الحملة على موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك".

<http://www.right2health.ps>

<https://www.facebook.com/r2hpal>

1.2.5. الاستمرار في دعم الوزارات الشريكة في مأسسة معايير الشفافية والعدالة

الاجتماعية ضمن بلورة سياستها المالية

استكملت "مفتاح" دعم مأسسة معايير الشفافية والعدالة الاجتماعية ضمن سياسات 3 وزارات رئيسية من خلال استمرار إصدار موازنات المواطن⁴ للعام 2020 لكل من وزارات: التنمية الاجتماعية، التربية والتعليم، والصحة والتي يتم نشرها إلكترونياً وورقياً باللغتين العربية والانجليزية حال إقرار الموازنة بشكل رسمي. هذا وتضمن العمل خلال العام 2019 مساندة الوزارات الثلاث الشريكة في مراجعة نفقاتها للأعوام 2018 و2019 من منظور العدالة الاجتماعية والنوع الاجتماعي، وسيتم نشرها على صفحات الوزارات. كما سيتم الاستناد إلى إصدار ملحق لموازنة المواطن، يتشير إلى الموازنات المرصودة والمخصصة لقطاعات النوع الاجتماعي وبالأخص المرأة والفتيات.

1.2.6. تنظيم جلسة استماع بعنوان: "معوقات إقرار قانون حماية الأسرة من العنف"

ضمن التوجهات الاستراتيجية لـ"مفتاح" في تعزيز البيئة التشريعية والتأثير في السياسات العامة، بما يحقق حماية حقوق المواطنة للجميع، وبالتعاون مع المجتمع المدني في مناهضة العنف ضد المرأة، عقدت "مفتاح" جلسة استماع لتسليط الضوء على المسببات وراء التأجيل والتأخير في إقرار قانون حماية الأسرة من العنف، والذي يعتبر من أول القوانين الفلسطينية التي تساهم في الحد من العنف في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، والعنف ضد المرأة بشكل خاص، في ظل غياب مواد قانونية رادعة وحقيقية تشكل حماية وعدالة للنساء والفتيات الفلسطينيات مع

⁴ وتهدف "مفتاح" من خلال إصدار موازنة المواطن إلى تلخيص أهم سياسات وتوجهات الوزارة للسنة القادمة معبراً عنها بالأرقام الواردة في الموازنة المعتمدة، كما وتسعى إلى تمكين المواطن الفلسطيني من التعرف على كيفية توزيع النفقات بأنواعها، التشغيلية والتطويرية وبالتالي يساهم في تعزيز معايير الشفافية الدولية والتي تعتبر موازنة المواطن أحد معاييرها.

الحفاظ على الوحدة الأسرية داخل المجتمع. استضاف اللقاء متحدثين ومتحدثات عن كل من وزارة العدل، مكتب الرئيس، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومنتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة. وتمت الإشارة إلى أنه بالرغم من الحوار وجمع الملاحظات حول القانون إلا أنه تم تشكيل لجنة وزارية تضم وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة شؤون المرأة، ديوان قاضي القضاة، وديوان الفتوى والتشريع، حيث توقفت الأمور هنا عند تشكيل لجنة فنية تدرس الملاحظات على هذا القانون. وتم التأكيد على أن إقرار القانون يمثل استجابة لحاجة ملحة لمجتمعنا في وقت تتفاقم مظاهر العنف لتشمل جميع أفرادها، بما يشمل ذوي الاحتياجات الخاصة. وقدمت "مفتاح" بناء على مخرجات الجلسة ورقة موقف حددت موقف المجتمع المدني تجاه الاستمرار في تأجيل إقرار القانون.

1.3 تنفيذ برنامج دعم القدرات:

عقدت "مفتاح" خلال العام 2019 سلسلة من التدريبات المتخصصة مستهدفة النساء والشباب والعاملين في القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني، تركزت بقضايا تتعلق بالأنوع الاجتماعي واتفاقيات حقوق الإنسان، تحليل الموازنة من منظور العدالة الاجتماعية، التعريف بمعايير الشفافية الدولية ومنها موازنة المواطن، التعريف بالقوانين والإجراءات المتعلقة بالانتخابات التشريعية والمحلية وإعداد البرامج والحملات الانتخابية.

1. تدريب متخصص استهدف 60 من النساء والشابات الناشطات النسويات والسياسات اللوتي يمتلكن الرغبة والجاهزية للترشح للانتخابات التشريعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وتنوعت المجموعات ما بين مستقلات وبين أطر شبابية ونسوية داخل الأحزاب السياسية

وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وتم تطوير معرفتهن بالقوانين والإجراءات الانتخابية، وبناء مهارتهن في إعداد البرامج والحملات الانتخابية ومخاطبة الإعلام .

2. تدريبات متخصصة استهدفت فريق دعم وحدة النوع الاجتماعي في وزارة الداخلية ومديرياتها، بهدف التعريف بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وربطها بمفاهيم النوع الاجتماعي، ومنها اتفاقية "سيداو" والقرار الأممي 1325.

3. تدريب متخصص استهدف النساء الناشطات سياسياً واجتماعياً (عضوات في لجنة وفاق) حول مبادئ ومفاهيم متعلقة بالسلم الأهلي والأدوات اللازمة في قيادة الحوار المجتمعي حول ثقافة السلم الأهلي والخطاب الوحدوي في المجتمعات المحلية. وقد نفذ في الضفة الغربية وقطاع غزة

4. تدريب حول معايير الشفافية الدولية والنهج التشاركي في إعداد الموازنات لأعضاء خمسة مجالس تخطيط في خمس محافظات في الضفة الغربية ومنها الخليل، بيت لحم، القدس، نابلس وأريحا. تعمل هذه المجالس بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية والتي تضم في عضويتها مؤسسات قاعدية، ومؤسسات مجتمع مدني تمثل الفئات المجتمعية المختلفة.

5. تدريب متخصص حول متابعة وتقييم مدى التزام الهيئات المحلية بتطبيق ميثاق النوع الاجتماعي في الحكم المحلي، بالاستناد إلى دليل مؤشرات المتابعة والتقييم المعد من قبل "مفتاح". واستهدف التدريب المؤسسات الأعضاء في منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي.

6. تدريب متخصص حول تحليل وقراءة الموازنة من منظور العدالة الاجتماعية والنوع الاجتماعي، والذي استهدف عدداً من المؤسسات النسوية والشبابية، بهدف تمكينهن بالأدوات اللازمة لمراجعة الموازنات والانخراط في الحوار حول السياسات المالية الحكومية والضغط باتجاه اعتماد معيار العدالة الاجتماعية في التوزيع للإنفاق العام.
7. تدريب متخصص استهدف أعضاء شبكة الشباب الفاعل اجتماعياً وسياسياً حول إدارة جلسات الحوار، وإعداد أوراق سياسات عامة.
8. تدريب متخصص لمجموعات شبابية حول المساهمة في تنفيذ "حملة الصحة حق وينماكن".

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز الوحدة الوطنية وحشد التضامن الدولي تجاه الرواية الفلسطينية

2.1 تشجيع الحوار السياسي الداخلي للوصول إلى توافق في الآراء بشأن المواقف السياسية

الرئيسية الحتمية للفلسطينيين

2.1.1 رؤية مقترحة حول انتخابات توافقية لاستعادة وحدة الضفة الغربية وقطاع غزة

عقدت "مفتاح" جلسة مغلقة ناقشت من خلالها مع القيادات السياسية والمحللين السياسيين وأصحاب الاختصاص رؤية مقترحة حول انتخابات توافقية لاستعادة وحدة الضفة الغربية وقطاع غزة قدمها عضو مجلس إدارة مؤسسة "مفتاح"، د. عزمي الشعيبي. وركزت الرؤية على "أن مرحلة التحرر الوطني ومواجهة المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، تقتضي التخلي عن فكرة استخدام نتائج الانتخابات لاحتكار السلطة من قبل أي طرف دون مشاركة الآخرين، واحترام مبدأ الشراكة، وذلك بالتوافق على أن هدف الانتخابات المباشر يجب أن يحقق استعادة وحدة الضفة الغربية والقطاع كياناً واحداً جغرافياً وسكانياً بوجود

مجلس تشريعي منتخب، يمارس دوره الرقابي والتشريعي، وحكومة وحدة وطنية يتم تشكيلها بالشراكة، ما سيسهل إصلاح وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وتوظيف السلطة ومؤسساتها الرئيسية بما فيها الحكومة والمجلس التشريعي في خدمة المشروع الوطني الفلسطيني، والدعوة إلى بلورة وثيقة مبادئ متفق عليها لتحقيق الهدف العام الأساسي للانتخابات كآلية متوافق عليها لتفعيل الحياة الديمقراطية للمؤسسات الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها السلطة التشريعية والحكومة الواحدة القائمة على الشراكة".

2.1.2. في ضيافة "مفتاح":

السفير د. أمل جادو، وكيل وزارة الخارجية والمغتربين: تتحدث عن قرار محكمة العدل الأوروبية وسم منتجات المستوطنات الإسرائيلية وما لهذا القرار من دلالات سياسية هامة، بالإضافة للانعكاسات الاقتصادية لهذا القرار على دولة الاحتلال، كما تحدثت عن إمكانية تأسيس هذا القرار لحراك يمكن أن يحقق إنجازات أخرى على الصعيد السياسي سواء على الساحة الأوروبية أو غيرها من الساحات الدولية.

د. جاد اسحق، مدير عام معهد الأبحاث التطبيقية-القدس (أريج): تحدثت عن التبعات والتداعيات العملية لبيان وزير الخارجية الأميركي بشأن المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والآليات العملية التي يمكن للقيادة الفلسطينية، أن تقوم بها للتصدي للإدارة الأميركية الحالية المعادية لحقوق الشعب الفلسطيني، والتي باتت تحاصر القيادة مالياً وسياسياً.

النائبة عايدة توما سليمان، عضو القائمة المشتركة من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: تحدثت عن انعكاسات نتائج الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة على المواطنين الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني، خاصة بروز القائمة المشتركة كقوة ثالثة في هذه الانتخابات وما جسده ذلك من واقع جديد في الحلبة السياسية داخل إسرائيل، إضافة إلى الانعكاسات المحتملة لهذه النتائج على الواقع السياسي الفلسطيني.

د. غسان الخطيب، المحاضر في الدراسات العربية المعاصرة والدراسات الدولية في جامعة بيرزيت: تحدث عن تداعيات التطورات السياسية الأخيرة سواء ما تعلق منها بصفقة القرن، أو ما جرى التحضير له في البحرين تمهيداً لتنفيذ الشق الاقتصادي من هذه الصفقة، وماهية الخيارات الممكنة أمام القيادة الفلسطينية للتعامل مع هذه التطورات ومواجهتها، بالإضافة لعدة تطورات على الصعيد الإقليمي والمحلي.

د. عمار دويك، المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم": تحدث عن شرعية قرار المحكمة الدستورية بجل المجلس التشريعي وقرارها بخصوص سمو الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على التشريعات الوطنية الداخلية بما "يتواءم مع الهوية الوطنية والدينية والثقافية للشعب العربي الفلسطيني".

د. نصر عبد الكريم، أستاذ العلوم المالية والاقتصادية في كلية الدراسات العليا في الجامعة العربية الأميركية برام الله: تحدث عن تداعيات قرار احتجاز أموال المقاصة والأزمة المالية التي بدأت السلطة الفلسطينية تعاني منها، وتأثير ذلك على مختلف فئات المجتمع الفلسطيني، خاصة أسر الموظفين والعائلات الأكثر هشاشة وضعفاً، أي العائلات التي تتلقى إعانات شهرية من الحكومة.

2.2. نشر الرواية التاريخية الفلسطينية كقضية عادلة

2.2.1. عرض خطاب موثوق حول فلسطين والفلسطينيين

بالشراكة مع المؤسسة الفلسطينية للدبلوماسية العامة استطاعت "مفتاح" استكمال العمل على نشر الرواية الفلسطينية دولياً والتأكيد على عدالة القضية الفلسطينية، حيث ساهمت هذه الشراكة بالوصول بالخطاب الفلسطيني المستند إلى قيم الحرية، العدالة، المساواة والحقوق بالنسبة للفلسطينيين تحت الاحتلال، إلى شريحة

واسعة وصلت الملايين من جمهور المتابعين للقضية الفلسطينية، والمتضامنين الدوليين مع الشعب الفلسطيني والدبلوماسيين، ومنها بعثات الأمم المتحدة والسياسيين والأحزاب والبرلمانيين ومنهم أعضاء الاتحاد الأوروبي. وحققت هذه الشراكة مساهمة في توسيع دائرة الوعي الشعبي الدولي تجاه القضايا المحورية للقضية الفلسطينية ومنها الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني، حيث اعتمدت جهود الشراكة على إطلاق حملات رقمية تستعرض فيها واقع الفلسطينيين وإنشاء تطبيقات على الهواتف الذكية ومنها

• تطبيق الرحلة الافتراضية إلى فلسطين

بعد منع أعضاء مجلس الكونغرس الأميركي إلهان عمر ورشيدة طليب من الزيارة إلى فلسطين بقرار من لجنة الكونغرس وقرار من نتنياهو رئيس الوزراء الاسرائيلي، تم العمل على هذا التطبيق الذي يعتبر بوابة للخارج للاطلاع على مجريات الأحداث والواقع في فلسطين والذي تمنع اسرائيل العالم من الوصول إليها أو مشاهدتها.

• حملة فضح خطاب الكراهية الإسرائيلي ضد الفلسطينيين

من داخل المجتمع الاسرائيلي، والذي ينشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي خطاب الكراهية داخل المجتمع الاسرائيلي ضد الفلسطينيين وضد المؤسسات الفلسطينية.

الرابط :

<https://www.facebook.com/158233651450504/videos/2233641993364849/>

الرابط/ <https://www.facebook.com/ThePIPD/videos/1554212154713470> :

• حملة خاصة بالفلسطينيات الأسيرات بالسجون الاسرائيلية

يعكس حقائق الأسيرات والانتهاكات الواقعة عليهن والظروف التي يعشنها داخل السجون الاسرائيلية. وقد أطلقت هذه الحملة في يوم المرأة العالمي.

الرابط/ <https://www.facebook.com/158233651450504/videos/384243059031472>

2.2.2. شبكة الشباب المدافعين عن حقوق الإنسان تبدأ مشوارها برصد وتوثيق

الانتهاكات في القدس والخليل وغزة

استطاعت "مفتاح من خلال مجموعات الشباب المدافعين عن حقوق الإنسان في القدس والخليل وقطاع غزة من رصد مجموعة الانتهاكات حول الحقوق الثقافية والتعليم والصحة والعمل وسياسات الاحتلال في هدم المنازل وأثره على النساء، حيث تم جمع ما يزيد عن 500 حالة انتهاك تنوعت ما بين استمارة وإفادة وتقرير ميداني، تم استعراضه من خلال جلسات في المناطق المستهدفة في القدس والخليل وقطاع غزة مع الجهات ذات العلاقة من مؤسسات حقوقية ورسمية ودولية. وتم تحليل هذه الحالات من خلال تقرير يستعرض أبعاد هذه الانتهاكات في إطار القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

• إصدارات مفتاح خلال العام 2019

❖ أوراق سياسات عامة:

- السياسات الخاصة بإدماج النوع الاجتماعي في الحكم المحلي

- سياسات تحسين الخدمات المقدّمة من الهيئات المحلية الهادفة إلى زيادة فرص إدماج النوع الاجتماعي في الحكم المحلي

- واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في (الضفة الغربية) من منظور النوع الاجتماعي ومدى استجابته لاحتياجات الفتيات الفلسطينيات

❖ أدلة إرشادية:

- الإطار المعرفي لمفاهيم وخطوات إعداد الموازنة العامة، وأدوات الرقابة والمساءلة عليها ومعايير الشفافية الدولية

- دليل نظام الالتزام بميثاق النوع الاجتماعي

- اللائحة التنفيذية لتفعيل مأسسة ميثاق النوع الاجتماعي في المجالس المحلية، ودليل تنفيذ اللائحة التنفيذية المقترحة

- دليل إرشادي متخصص يستهدف تعزيز مشاركة النساء في جهود السلام والأمن

❖ أوراق حقائق:

- أثر هدم المنازل على النساء في مدينة القدس
- إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية كضرورة وطنية
- أثر الإنقسام على المصالحة الوطنية والمجتمعية
- الحريات العامة في فلسطين في ظل الانقسام

- واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في (الضفة الغربية) من منظور النوع الاجتماعي ومدى استجابته لاحتياجات الفتيات الفلسطينيات

- الضريبة التصاعدية والعبء الضريبي من منظور النوع الاجتماعي

- المخصصات المالية والإنفاق على برنامج الإدماج والحماية لدى وزارة التنمية الاجتماعية

❖ دراسات نوعية:

- دراسة تحليلية حول مدى إنفاذ نظام التحويل الوطني للنساء المُعَنَّفَات والتحديات والفجوات
- دراسة تحليلية حول توصيات 'سيداو' 30، 32 و35 ومدى مواءمتها للسياق الفلسطيني

❖ وقائع ورشة عمل:

- المبادئ الدستورية في فلسطين - وقائع ورشة العمل الموسعة - 25 حزيران 2019

❖ نشرات تعريفية:

- الدستور - نشرة تعريفية

❖ أفلام وثائقية وتوعوية:

- إنتاج أفلام توعوية تناولت توثيق المعلومات والبيانات المتعلقة ببنية الاتحاد العام لطلبة فلسطين وهيكلته، ومجموعة من الحقائق والأرقام عن المؤتمرات العامة للاتحاد، ودوره في مسيرة النضال الفلسطيني ونشر الرواية الفلسطينية من خلال فروعه المنتشرة حول العالم، والأسباب التي أسهمت

في إضعاف دوره. كذلك أبرزت الأفلام الفجوة المعرفية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية والناشطين الشباب بوجود الاتحاد العام لطلبة فلسطين.

- إنتاج أفلام قصيرة تتناول قضايا خمس نساء هن ضحايا العنف الأسري، وذلك للتأثير بالرأي العام وتشكيل وعي مجتمعي حامٍ للنساء ومناهض للعنف المهدد للمرأة والأسرة، وللسلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني. وتناولت الأفلام قضايا خمس نساء تم قتلهن على أيدي أحد أفراد العائلة لأسباب متعددة، معظمها تشير إلى غياب قوانين حامية للنساء والفجوات في إجراءات التقاضي لمرتكبي جرائم القتل بحق النساء.

• مشاركات "مفتاح" في الخارج

تشارك "مفتاح" سنوياً في المنتديات الإقليمية والدولية بهدف تسليط الضوء على الحقائق والوقائع بما يتعلق بوضعية الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وبخاصية واقع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال. وخلال العام 2019 كانت مشاركات "مفتاح" على النحو التالي:

- شاركت "مفتاح" من خلال عضو مجلس إدراتها السيد يوسف الدجاني في أعمال المؤتمر الوزاري الدولي في القاهرة، والذي تابحت فيه الدول المشاركة حول تطبيقات أجندة المرأة السلام والأمن وتبادل الخبرات والدروس المستفادة خاصة بالأوضاع التي تتعلق بالنساء ما بعد الصراع.
- شاركت "مفتاح" من خلال لميس الشعبي الحنتولي في اللقاءات التشاورية التي عقدت في العاصمة تونس، والتي شملت تمثل من 8 دول عربية، لمناقشة إصدار تقرير إقليمي يعكس وضعية المرأة العربية في الدول الثمانية ضمن منهاج عمل بيجين بعد مرور 25 عاماً على اعتماده. وتعمل

"مفتاح" على توفير البيانات اللازمة للتقرير الإقليمي من خلال إعداد تقرير موازي لتقرير دولة فلسطين، يرصد وضعية المرأة الفلسطينية بالشراكة مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

- شاركت رهام الفقيه في اللقاء الإقليمي الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان، وبتنظيم من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية حول وضعية المرأة الفلسطينية اللاجئة ضمن تطبيقات اتفاقية "سيداو" في دول الطوق، والضغط باتجاه إدراجها ضمن تقارير الظل التي تصدرها الدول.

- شاركت "مفتاح" من خلال منسقتها الميدانية ميسون القواسمي بفعاليات منتدى تونس للمساواة بين الجنسين، والذي ضم مشاركين على المستوى الدولي، وضمّ بعثات دبلوماسية ومؤسسات دولية. وشاركت أيضاً في المنصات المختلفة ومنها وضعية النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال، وتطبيقات القرار الأممي 1325 في فلسطين واستراتيجيات العمل للدفع في أجندة المرأة السلام والأمن في فلسطين.

- شاركت "مفتاح" من خلال رهام الفقيه في أعمال الجلسة الـ64 لوضعية المرأة في نيويورك وتمت مشاركة البيانات والتقارير المتعلقة بوضعية المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال من خلال الجلسات الخاصة واللقاءات مع البعثات الدبلوماسية والمؤسسات الدولية في نيويورك.

- شاركت "مفتاح" من خلال تمارا تميمي في فعاليات المؤتمر الدولي في جنيف بتنظيم من لجنة الأمم المتحدة حول الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني تحت عنوان "الحقوق الثقافية والدينية في القدس"، حيث جاءت المشاركة لإعلاء صوت الشباب المقدسي الفلسطيني في استعراض الانتهاكات الواقعة على الفلسطينيين في القدس المحتلة.

- شاركت "مفتاح" من خلال تمارا تميمي في المؤتمر الدولي بتنظيم من جامعة النجاح الوطنية حول "المرأة بين الذكورية والاستعمار والاحتلال"، حيث قدمت تمارا تميمي ورقة بحثية عكست فيها "حماية المرأة من العنف في أوقات الصراع المسلح وفي إطار القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأجندة المرأة للسلام والأمن".